مدى توافر متطلبات تطبيق القياس المرجعي لتقييم وتحسين الأداء المالي

دراسة تطبيقية على شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية

■ د. ربيع نجم الدين الجعفري*

● تاريخ أستلام البحث 2021/09/05م ● تاريخ قبول البحث 2021/10/24م

■ **الملخص:**

يكمن الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو معرفة أثر القياس المرجعي على الأداء المالي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام استمارة استبيان تحتوي على 30 سؤالاً، وزعت على 72 موظفا ماليا في كل من شركة ليبيا نفط، وشركة الشرارة، وشركة الراحلة (بالمنطقة الغربية) لتسويق النفط، وكانت الفرضية الأولى في هذه الدراسة تنص على عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية والتي تم نفيها، أما الثانية تنص على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية ما بين القياس المرجعي والأداء المالي والتي تم إثباتها، من خلال استخدام اختبار (T) وفقا لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد أوصى الباحث بضرورة تبني أسلوب القياس المرجعي وتوفير متطلباته الأساسية كآلية لتحسين وتطوير الأداء المالي وتقييمه. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج عام لتطبيق القياس المرجعي والاعتماد عليه كأداة لضمان تطوير الأداء المالي.

● **الكلمات المفتاحية:** القياس المرجعي، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

Abstract:

The main objective of conducting this study is to know the impact of benchmarking on financial performance. To achieve this goal, a questionnaire containing 30 questions has used, distributed to 72 financial employees in

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية Email; Rabie. 1978@yahoo.com

Libya Oil Company, El Sharara Company, and Al Rahila Company (in the western region), for Marketing of petroleum product. The main hypothesis in this study states that there is a positive and statistically significant effect between the benchmark and financial performance, which has proven by using the T-test according to the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The researcher recommended the necessity of adopting the benchmarking method and providing its basic requirements as a mechanism for improving and developing the financial performance and its evaluation. As for the researchers› future recommendations, studies can conduct on preparing a general model for applying benchmarking and relying on it as a tool to ensure the development of financial performance.

Keywords:benchmarking, financial performance, evaluation of financial per

---

■ مقدمة الدراسة:

تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية في عصرنا الحديث العديد من التحديات، نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة (سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التكنولوجية)، تنعكس بشكل أو بآخر على أدائها المالي ويضعها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة حادة من أجل الحفاظ على بقائها وتحقيق تقدمها وازدهارها.

فلم يعد من المقبول اليوم الحكم على كفاءة الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية من خلال البيانات والأرقام المطلقة التي تظهرها قوائمها المالية وملحقاتها، بل أصبح ذلك يتطلب خضوعها للفحص والمقارنة والتحليل والتقييم، وذلك للحكم على مدى فاعلية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية المتبعة من قبل الإدارة العليا (العامري، 2020: ص12).

الأمر الذي دعا الأكاديميين والمهنيين للبحث عن استخدام أساليب إدارية حديثة لتقييم الأداء المالي، وقد تم طرح أسلوب القياس المرجعي كأحد أهم هذه الأساليب الحديثة والتي يمكن للشركات والمؤسسات الاقتصادية تبنيها وتطبيقها، وذلك من خلال

إجراء المقارنات بينها وبين الشركات والمؤسسات الأخرى المنافسة ذات التميز والريادة في المجال (Goncharuk & Alsharf, 2015: P28).

وقد ظهر مصطلح القياس المرجعي سنة (1979)، عندما وضعته شركة (Xerox) وعرف بأنه العملية التي تقوم بها الشركة لتطوير ذاتها، عن طريق مقارنة ملامح ومكونات منتجاتها وسياساتها وخططها وبرامجها وتبادل بياناتها ومعلوماتها مع غيرها من المنافسين في السوق، وانتشر بعد ذلك استخدام هذا الأسلوب وتطبيقه في دول كثيرة مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والبرازيل، وبصور متعددة، فامتد ليشمل المجالات الوظيفية (كالشراء والتسويق)، والمنظمات الحكومية (كالمصارف والمستشفيات)، وأصبح يطبق من قبل الموظفين بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، ولم تعد الشركات تتنافس من خلال المقارنات مع المنافسين، بل بدأت تسعى لاكتساب مزايا تنافسية عن طريق المقارنة والتعلم من الشركات المنافسة وغير المنافسة، المحلية والدولية، وقد أثبتت تجارب العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية كفاءة وفاعلية أسلوب القياس المرجعي وقدرته في تحقيق التطور الفعال والنمو المستمر (Asrofah, et.al,2010: p144).

1.1 مشكلة الدراسة:

يعد الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية المحرك الأساسي في نجاحها، فهو المؤشر الذي يمكن من خلاله الحكم على قدرتها في استغلال مواردها المتاحة الاستغلال الأمثل، كما أنه يساهم بإيجابية في تقديم معلومات هامة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، إلا إنه في الواقع العملي تجد العديد من الشركات صعوبة في تقييم أدائها المالي بصورة صحيحة، فلم تعد الأساليب التقليدية المستعملة مجدية لذلك الغرض (Mabrouk& Tokoma, 2018: p81: Desta, 2016: p12 Omar& Muggabe, 2016: p68).

يرى (مادي، 2020، ص67؛ السريتي، 2013: ص6) أن اعتماد الشركات على معايير داخلية في قياس أدائها المالي ودون الأخذ بعين الاعتبار معرفة مستوى أدائها بالنسبة للشركات

المنافسة في ذات القطاع من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الكثير من الشركات والتي تؤدي بالمحصلة إلى تعثرها في تحقيق أهدافها وتميزها على المدى الطويل.

مما ظهرت الحاجة بالبحث عن أساليب حديثة تضمن تحسين وتطوير الأداء المالي للشركات بصورة مستمرة، وتم طرح أسلوب القياس المرجعي كآلية لتقييم الأداء المالي، وذلك من خلال إيجاد شركة (أو أكثر) متميزة ورائده في ذات القطاع وذات المجال لإجراء مقارنة مرجعية معها بغية تقييم الأداء المالي واقتراح سبل تطويره مستقبلاً لضمان النمو والتطور المستمر للشركة والبقاء في المنافسة بالسوق (حسانين، 2018: ص131).

من العرض السابق يمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

أ- هل تتوفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية؟

ب- ما هو دور القياس المرجعي في تقييم الأداء المالي لهذه الشركات؟

■ الدراسات السابقة:

في هذا الجانب من الدراسة، سوف يتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين القياس المرجعي وتقييم الأداء المالي وآلية تطبيقه.

دراسة (السريتي، 2013) بعنوان مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة وعرض أهداف التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية، وذلك كمحاولة من الباحث للوصول إلى نظام تقييم أداء متكامل، وكانت الفرضية الرئيسية في الدراسة تنص على إمكانية تطبيق مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة في بيئة التصنيع الحديثة في البيئة الليبية، واعتمد الباحث على استمارة استبيان وزعت على 86 مشاركا، وتم استخدام اختبار (T) وتحليل التباين للوصول إلى النتائج. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن تطبيق المقاييس

المرجعية في البيئة الليبية يؤدي إلى تحديد واكتشاف المجالات الحرجة التي تظهر فيها الوحدات أداء غير مرضي مقارنة بالأداء المتميز لأفضل الشركات المماثلة داخل ليبيا.

دراسة (موسى، 2015) بعنوان أثر القياس المرجعي على لتقييم الأداء المالي في المصارف السودانية

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القياس المرجعي على تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية السودانية، لتحقيق هذا الهدف تم اختبار صحة الفرضية التالية: تطبيق القياس المرجعي بطريقة سليمة يؤدى إلى نتائج حقيقية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية. استخدم الباحث في الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي ومنهج دراسة الحالة لاختبار صحة هذه الفرضية، كما استخدم المنهج الإحصائي متمثلا في اختبار مربع كأي، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تطبيق القياس المرجعي يعمل على تطوير نظام تقارير القياس لتقييم الأداء المالي **في المصارف التجارية.**

دراسة (Nassar, 2018) بعنوان استكشاف ممارسات القياس المرجعي في القطاع الفندقي المصري

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي للمقارنة المرجعية في القطاع الفندقي المصري، بالإضافة إلى بيان الآراء حول المقارنة المرجعية، وتكونت عينة الدراسة من 128 فندقا تقع في شرم الشيخ والقاهرة والإسكندرية، واستخدمت استبانة لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة. وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها وجود اتجاهات إيجابية نحو المقارنة المرجعية كأداة لتحقيق جودة الخدمات المقدمة، وأوصى بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أثر القياس المرجعي على الأداء المالي بالفنادق المصرية.

دراسة (المندلسي، عرفة، 2018) تحت عنوان مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين

حاولت الدراسة معرفة دور الاستثمار والتمويل كأحد أهم أدوات الأداء المالي في الشركات، واختار الباحثان كلا من شركة ليبيا للتأمين، والمتحدة للتأمين، والصحاري للتأمين، والافريقية للتأمين، والثقة للتأمين، واليسير للتأمين، والعالمية للتأمين كمجتمع

للدراسة، أما عينة الدراسة فشملت 15 مديرا ومسؤولا بتلك الشركات، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها: ضعف سياسات الاستثمار والتمويل بتلك الشركات وآلية تنفيذها بالرغم من توفر الموارد المالية والبشرية، وأوصى الباحثان بضرورة الإيفاء بمتطلبات المقارنة المرجعية لتلك الشركات.

دراسة (حسانين، 2018) بعنوان المقارنة المرجعية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي في المنظمات العامة

هدفت الدراسة إلى بيان مدى حاجة المنظمات العامة لتطبيق القياس المرجعي بغية تطوير وتحسين الأداء، وكذلك تقديم مقترح لتطبيق، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الدراسات السابقة في هذا الإطار. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إمكانية إجراء المقارنة بين مؤسسة حكومية وأخرى، كما أكدت الدراسة على أن تطبيق القياس المرجعي يساهم بدرجة كبيرة في تغيير ثقافة المؤسسة القائمة على احتكار المعلومات إلى ثقافة تبادل المعلومات، وأوصى الباحث بضرورة تبني وتطبيق أسلوب القياس المرجعي لتطوير وتحسين الأداء المؤسسي.

دراسة (قدور، العربي، 2018) تحت عنوان المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

سعت هذه الورقة إلى محاولة التعرف على الإطار النظري لآلية المقارنة المرجعية وإبراز دورها في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية عموما والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، من خلال دراسة تطبيقية تم إجراؤها على مؤسستين في نفس القطاع، وهما مجمع صيدال الجزائري ومؤسسة حكمة للأدوية الأردنية، وأكدت نتائج الدراسة على أن تطبيق القياس المرجعي يساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة وأوصت بضرورة توفير المتطلبات الأساسية لتطبيقه.

دراسة (Magd, 2019) تحت عنوان أفضل الممارسات من خلال المقارنة في المنظمات المصرية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حالة القياس المرجعي في مجموعة مؤسسات مصرية متنوعة وتحديد منافع المقارنة المرجعية لهذه المؤسسات والتعرف على العوامل المهمة والمؤثرة في فعالية التطبيق. تكوّن مجتمع الدراسة من 500 مؤسسة مصرية، أما عينة الدراسة فشملت 225 مؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي وراء تبني أسلوب المقارنة المرجعية هو تحقيق الميزة التنافسية وزيادة الربحية وضمان التحسن المستمر، بالإضافة إلى أرضاء العملاء.

دراسة (مادي، 2020) بعنوان تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي للمصارف الليبية العامة والخاصة عن الفترة ما بين (2014: 2018)، مستخدمة في ذلك نظام (CAMEL) لتقييم الأداء، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي وتم استيفاء البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف خلال الفترة محل الدراسة، أما الحدود المكانية للدراسة فقد شملت كلا من مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة أفضل بكثير من المصارف العامة، وأوصى الباحث بضرورة تطبيق مؤشرات معيارية لتقييم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

من خلال المعلومات المذكورة أعلاه يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث:

1 - متغيرات الدراسة المستخدمة (القياس المرجعي، الأداء المالي).

2 - الهدف من الدراسة (معرفة متطلبات تطبيق القياس المرجعي ودوره في تقييم الأداء المالي).

3 - بيئة ومجتمع الدراسة (تم تطبيق هذه الدراسة في شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية).

4 - عينة الدراسة (الموظفين الماليين بالشركات محل الدراسة).

5 - أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم (اختبار T).

■ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على الدور الذي يلعبه مدخل القياس المرجعي في إعطاء تقييم صحيح للأداء المالي بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، وتشجيعها على اتباع أساليب حديثة في تقييم أدائها، وكذلك الخطوات التي يمكن اتباعها للتطبيق، حيث لاحظ الباحث ندرة الأبحاث في هذا المجال، وقلة المراجع العلمية العربية ذات الصلة بالقياس المرجعي، كما أن نتائج وتوصيات هذه الدراسة قد توفر خارطة طريق للتحسين وتطوير الأداء المالي من ناحية، وتمثل أساسا يمكن الاسترشاد به من قبل الباحثين لدراسات مستقبلية من ناحية أخرى.

■ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

1 - تحديد متطلبات القياس المرجعي في الشركات محل الدراسة.

2 - معرفة مدى تطبيق القياس المرجعي واستخدامه كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي.

■ **فرضيات الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في الشركات الليبية محل الدراسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية ما بين القياس المرجعي وتقييم الأداء المالي في الشركات الليبية محل الدراسة.

■ **منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء

المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذا الصلة، لبيان ووصف مفاهيم وأهمية تطبيق القياس المرجعي لتحسين الأداء المالي، وتم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهي صحيفة الاستبيان، ومن ثم جمعت البيانات وبوبت بشكل كمي، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها، وذلك لوصف وقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وصولاً إلى استنباط النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

■ **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: شركة ليبيا نفط، شركة الراحلة، شركة الشرارة (بالمنطقة الغربية).

الحدود الزمنية: سنة (2021).

الحدود البشرية: تتمثل في الموظفين في شركات: ليبيا نفط، الراحلة، الشرارة (تحديداً الموظفين ذوي الصلة بالأقسام المالية).

الحدود الموضوعية: دراسة متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي، ويعتبر خارج نطاق هذه الدراسة معرفة أثر تطبيق القياس المرجعي على باقي جوانب الأداء في الشركات.

■ **الجانب النظري:**

● **القياس المرجعي**

تم اشتقاق مصطلح القياس المرجعي (المقارنة المرجعية) من علم المساحة، والذي يعتبر مرجعاً لأخذ المقاييس قياساً عليه، وقد استخدم هذا المصطلح من قبل المساحين في مسح الأرض من خلال تحديد علامات أو إشارات تكون نقاطا مرجعية أو دلالة معينة لمواضع محددة مسبقاً تقوم استنادا إليها النقاط الأخرى(Zaytseva, 2012: P236). وكانت اليابان أول الدول التي طبقت مفهوم القياس المرجعي، وذلك عندما بدأ اليابانيون بزيارة العديد من الشركات الغربية في بداية خمسينيات القرن الماضي، إذ استطاعوا استيعاب ما نقلوه

من الغرب من خلال مجموعة ضخمة من التعاقدات للحصول على حق المعرفة مع مراعاة اختيار ما يناسبهم وموائمته مع ظروفهم (طالب، المشهداني، 2011: ص26)، ومن تم انتقل هذا الأسلوب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة (Xerox) سنة (1979) وذلك كاستجابة إلى الأزمة التنافسية مع شركة (Fuji) التي طرحت منتجاتها في الأسواق بأسعار تساوي تكلفة شركة (Xerox) زيروكس مما جعل الأخيرة تطبق القياس المرجعي لكي تستمر في المنافسة بالسوق (الموسري، 2008: ص68).

عرف (عمر، 2014: ص39) القياس المرجعي بأنه عملية مقارنة وقياس نشاطات الشركة أو عمليتها الداخلية مع الشركات ذات الأداء المالي من داخل وخارج الصناعة التي تعمل فيها تلك الشركة، وعرفه (أبو النصر، 2012: ص18) بأنه تقنية وأسلوب منظم للتعلم من الآخرين، وجلب المعرفة منهم من خلال الملاحظات لنماذج الأداء المتميز التي قد تتوفر داخل الشركة أو الشركات الأخرى التي اكتسبت خبرات في مجالات معينة للعمل والتي يمكن إجراء مقارنة معها.

بالنسبة إلى (باديس، 2016: ص41) عرف القياس المرجعي بأنه عملية منظمة لتقييم أداء الشركة أو أحد جوانب الأداء من خلال المقارنة سواء داخل أو خارج هذه الشركة بهدف معرفة أسباب الفجوة والعمل على معالجتها للوصول للأداء الأفضل، أما (مزياني، بلاسكة، 2013: ص117) يرى القياس المرجعي بأنه الأسلوب الذي يمكن الشركة من مقارنة أدائها بمعايير ملائمة تساعد على ضمان التحسن المستمر [7].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن القياس المرجعي عملية مستمرة لتقييم الأداء المالي للشركة بهدف تطويره، وتتم عملية التقييم في إطار المقارنة لأفضل نموذج في الأداء المالي.

وتكمن أهمية القياس المرجعي (النعمي، 2014: ص54؛ Danilkova,2019: p148) في تحقيق التالي:

1. تساعد الشركة في التحديد الدقيق للفجوة بين أدائها وأداء الشركات الرائدة.
2. تضمن تخصيص الموارد بدقة أكبر والاستخدام الأمثل لها.

3. تساعد الشركة على اكتشاف ممارسات جيدة بهدف تحقيق أهدافها.

4. تساهم بشكل فعال في تطوير الإبداع الفردي والجماعي.

5. تؤثر إيجاباً في بناء ميزة تنافسية للشركة من خلال التحسين المستمر.

6. توفر المناخ الملائم لتحقيق التعاون والتكامل بين الموظفين بالشركة.

7. تساعد على توفير البيئة المثلى وتعزيز الرغبة لدى قيادة الشركة والموظفين فيها على تبني التغيير.

● **مراحل القياس المرجعي**

تقوم الشركات التي تطبق القياس المرجعي بتنفيذ مجموعة من الخطوات والأنشطة والتي يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

الجدول رقم (1) يوضح مراحل القياس المرجعي

المراحل	الخطوة	الأنشطة
التخطيط للدراسة	✓ تحديد الوظائف المطلوب قياسها ومقارنتها.	✓ تحديد نشاطات الشركة المهمة. ✓ تحديد العناصر التي سيتم قياسها في القياس المرجعي. ✓ تحليل العمليات التي سوف تقارن بأفضل أداء.
تصميم الدراسة	✓ اختيار الشركة الأفضل أداء. ✓ تجميع البيانات وتحليلها.	✓ اتخاذ قرار ببدء الدراسة واختيار فريق العمل. ✓ تحديد الشركات الرائدة في المجال، والاتفاق معها لإجراء الدراسة وتبادل المعلومات.

المراحل	الخطوة	الأنشطة
تنفيذ الدراسة	✓ وضع الأهداف لضمان التحسين المستمر.	✓ قياس الإنجازات من قبل الشركات الرائدة بالمجال. ✓ قياس أداء الشركة ومقارنته مع الشركات الرائدة المختارة.
المتابعة والتقييم	✓ تطبيق خطة التحسين.	✓ تحليل النتائج ومقارنتها مع المنافس. ✓ تطوير الخطط المجهزة. ✓ الحصول على التزام من كافة المستويات الإدارية لتنفيذ التحول المخطط. ✓ تنفيذ الخطة وتقييم النتائج.

● المصدر: (عيسى، 2014: ص62)

● متطلبات تطبيق القياس المرجعي

حتى تتمكن الشركة من تطبيق القياس المرجعي يشترط (Gregory& Mainm 2014: p6) توفر العناصر التالية:

1. التزام قيادات الإدارة العليا: يتطلب تطبيق القياس المرجعي إدخال أساليب ومفاهيم ونظم عمل جديدة، لذلك يجب أن تلتزم الإدارة بتبنيها وتطبيقها ونشر ثقافتها.
2. توافر نظم معلومات وبيانات دقيقة: يحتاج تطبيق أسلوب القياس المرجعي إلى بيانات ومعلومات فعالة، حتى يمكن تحديد معايير عملية موضوعية للمقارنة.
3. التجانس بين وحدات المقارنة: إن التجانس بين الوحدات الإدارية (من حيث نوع النشاط وطريقة سير العملية الإنتاجية) يوفر بيانات أكثر دقة تجعل من القياس المرجعي عملية فعالة.

4. تغيير الثقافة التنظيمية: تطبيق القياس المرجعي يتطلب أن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة على ذلك، بهدف أن يتقبل الموظفون التغيير في أساليب العمل.

5. إرضاء العملاء: يهدف القياس المرجعي بالأساس إلى جعل الشركة منافساً فعالا في السوق، وهذا الأمر يتحقق من خلال تقديم الخدمات الأفضل للعملاء وبأقل تكلفة.

- **تقييم الأداء المالي**

يعد الأداء المالي أحد المقومات الأساسية في جميع الهياكل الاقتصادية سواء كانت شركات أو مؤسسات، كونه أداة لمعالجة نقاط الضعف التي قد تحدث فيها من ناحية، ومحدداً رئيسياً لأي أخطار مالية محتملة وإنذاراً مبكرا للإدارات لتصحيح الانحرافات من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أنه وسيلة لتحفيز الإدارة والموظفين لبذل مزيد من الجهود بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق أفضل النتائج، لذلك فقد حظيت عملية تقييم الأداء المالي باهتمام خاص من قبل الباحثين والمهنيين من أجل تحسين الأداء المالي وتطوير أدوات للقياس تتناسب مع واقع بيئة الأعمال الحالية.

وتعرف عملية تقييم الأداء المالي بأنها قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة وفقاً لمعايير محددة مسبقاً، وذلك لتقديم حكم على إدارة الموارد المالية المتاحة للأطراف ذات العلاقة (السعبري، مروان، 2012: ص35). وعرفها (الزبيدي، 2011: ص93) على أنها الأسلوب الذي يمكن من خلاله التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة. ويرى (الخطيب، 2017: ص54) أن تقييم الأداء المالي هو معرفة قدرة الشركة على تحقيق الأهداف المرسومة، وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وأثار ذلك على الشركة نفسها. أما (Kuznetsova, 2015: p18) فقد عرفها بأنها عملية إدارية متكاملة وأداة رقابة تعمل للتأكد من أن النتائج المحققة من عمليات الشركة وأنشطتها المختلفة مطابقة للأعمال المنجزة، مع مقارنة تلك النتائج بالأهداف المخطط لها وذلك للوقوف على الانحرافات ومعالجتها بما يضمن للشركة الاستمرار والمنافسة في السوق.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن فحص تحليلي انتقادي شامل للخطط والأهداف المالية من خلال معايير محددة مسبقاً، وذلك لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل القصير أو الأجل الطويل للبقاء في المنافسة بالسوق.

وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية:

1. يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمعرفة مدى نجاح الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها، كما يوفر بيانات ومعلومات تستخدم في أغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
2. التأكد من تحقق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الشركة والمتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل، وذلك لضمان تحقيق الوافرات الاقتصادية وتلافي الفقد والضياع الاقتصادي والإسراف المالي.
3. التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر.
4. تساعد عملية تقييم الأداء المالي في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للشركة.
5. على مستوى التسويق فإن تقييم الأداء المالي يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مربح وكذلك الاحتفاظ بالزبائن أو زياداتهم بوصفهما مؤشرين للمنافسة والتأكد من الكفاءة التسويقية بشقيها التشغيلي والسعري.
6. على مستوى الإنتاج فإن تقييم الأداء المالي يهدف إلى تخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
7. على مستوى الأفراد يهدف تقييم الأداء المالي إلى خلق مناخ الثقة والتعاون الأخلاقي، عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى الموظفين واستغلال

طاقاتهم وتوظيف طموحاتهم بأساليب تؤهلهم للتقدم واكتساب ثقافة التعلم المستمر.

- **متطلبات تطبيق تقييم الأداء المالي**

تستند عملية تقييم الأداء المالي على عدة قواعد رئيسية (الاغوات، 2015: ص42 ص43) يمكن تلخيصها في التالي:

1. تحديد الأهداف: إن إجراء تقييم أداء للشركة يتطلب التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.
2. وضع الخطة: بعد استكمال تحديد أهداف الشركة لابد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للشركة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم، وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاطا فرعيا في الشركة، على أن تجرى أهدافها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها.
3. تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الشركة وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.
4. تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها الشركة.

- **علاقة القياس المرجعي بالأداء المالي**

إن المقارنة مع المنافسين يمكّن الشركة من معرفة المعدل الذي يسير به المنافسون نحو التحسن والتطور واكتساب المعارف والإبداع، فإذا كان هذا المعدل أقل من معدلات المنافسين فإن هذا يعد ناقوس خطر، بل يذهب البعض أيضا إلى أن القياس المرجعي يعد أهم وأقوى الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها الشركات في قياس وتحسين مستوى أدائها المالي، وتشير الدراسات أن (82 ٪) من المعلومات يمكن أن تتحصل عليها الشركة من خلال قيامها بالمقارنة المرجعية، فضلا عن النواحي الأخرى لهذه المقارنة كمعرفة مستويات المنافسة والنجاعة في تحقيق الأهداف، حيث أثبتت دراسة أمريكية شملت (150) شركة متوسطة وكبيرة، أن هذه الشركات قامت بإجراء مقارنة مرجعية مع شركات رائدة في المجال، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هذه الشركات قد حسنت من مستوى الأداء في مختلف المجالات بنسبة (90 ٪)، حيث لم يقتصر التحسين على الأداء المالي فقط بل تعدى ليشمل الأداء الاجتماعي والبيئي، وهذا ما يؤكد الدور الفعال للمقارنة المرجعية في تحسين أداء الشركات بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص (قدور، العربي، 2018: ص191).

وتتمثل منهجية استخدام القياس المرجعي كآلية لتقييم الأداء المالي (باديس، 2016: ص23) في النقاط التالية:

1. التخطيط المالي: قبل البدء في عملية المقارنة المرجعية تقوم الشركة بالتخطيط المالي الجيد والتحديد الدقيق للأهداف العملية، وهذا بتحديد كم ونوع المعلومات اللازمة والتي تحتاجها الشركة، ويكون التخطيط المالي كذلك من خلال تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الموارد المالية، بالإضافة إلى تحديد مستويات الأداء المالي المطلوب ثم مقارنتها بالأداء المالي الحالي في الشركة، وتكون النتيجة وجود فجوة في الأداء المالي، والتي تحاول الشركة معالجتها ، كما يجب أن يبنى التخطيط المالي على أساس المعرفة الجيدة للمنافس الذي يتم إجراء المقارنة معه، بما يتوافق واعتبارات الشركة كنوع النشاط، ومجال الصناعة.

2. تقييم الأداء المالي: تشتمل هذه الخطوة على مقارنة النتائج المتحصل عليها مع القيمة المتوقعة لكل معيار تم تحديده، والقصد من هذه الخطوة هو تحديد الإنحرافات الحاصلة ومن المعلوم دائما أن هناك درجة من التباين بين الأداء المالي الفعلي والأداء المالي المتوقع، لذا يجب تحديد الحدود المقبولة، ومن هنا يتبين دور المقارنة المرجعية في تسهيل تحديد حجم الفجوة بين الأداء المالي الفعلي والأداء المالي المخطط له.

3. اتخاذ القرارات التصحيحية: إن نجاح هذه الخطوة متعلق بالمعلومات المالية المتدفقة من المحيط الخارجي والداخلي، حيث تتيح هذه المعلومات إمكانية عرض مختلف البدائل التي تساعد في التصحيح، ومن هنا يظهر الدور الذي يلعبه القياس المرجعي والمتمثل في توفير القدر الكافي من المعلومات المالية، والتي يكون مصدرها المنافس الذي تم إجراء المقارنة معه، ويتطلب نجاح هذه المرحلة وجود نظام فعال من الاتصال من أجل ضمان إيصال المعلومات والإجراءات المالية المقترحة إلى نقاطها المحددة بأسرع وقت.

■ **الجانب العملي للدراسة:**

● **مجتمع وعينة الدراسة:**

حدد الباحث شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية كمجتمع للدراسة، (نظراً لمعاناة هذه الشركات مالياً في السنوات الأخيرة، وعدم قدرتها على تحسين وضعها المالي، ووقوعها تحت طائلة الديون لشركة البريقة النفطية)، وهي شركة ليبيا نفط، وشركة الراحلة، وشركة الشرارة، وشركة الطرق السريعة، ونظراً لصعوبة جمع البيانات من شركة الطرق السريعة، فلم يتم تطبيق الدراسة عليها، وتم تطبيقها على الموظفين الماليين في كل من شركة ليبيا نفط، وشركة الراحلة، وشركة الشرارة، (بالمنطقة الغربية)، والبالغ عددهم 97 موظف ماليا، (41 موظفا في شركة ليبيا نفط، و32 موظفا في شركة الراحلة، و24 موظفا في شركة الشرارة)، يزاولون مهامهم في كل من قسم البيانات والمعلومات، وقسم

التخطيط، وقسم الاستثمار، وقسم الميزانية، وقد انبثقت هذه الشركات من شركة البريقة لتوزيع النفط، وفقاً للقرار رقم (292) لسنة (2007)، وابتدأت في مزاولة أنشطتها سنة (2008).

وتم استخدام صحيفة استبيان كأداة لجمع البيانات باعتبارها توفر العديد من المعلومات ذات الصلة المباشرة بالدراسة من ناحية، وتحافظ على سرية المعلومات الشخصية للمشاركين من ناحية أخرى، وقُسّمت الاستبانة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي كالآتي: المجموعة الأولى: وتضم 5 أسئلة شخصية. المجموعة الثانية: وتشمل 12 عبارة حول متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم الأداء المالي في الشركات المذكورة. المجموعة الثالثة: وتتألف من 13 عبارة بخصوص العلاقة ما بين القياس المرجعي والأداء المالي. وتم توزيع عدد 83 صحيفة استبيان، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل 72 استمارة والجدول رقم (2) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع.

جدول رقم (2) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع ٪
83	72	٪86.7

- **اختبار الثبات والصدق:**

للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، تم حساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.850 إلى 0.949)، وهي قيم أكبر من (0.6)، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في

الإجابات، أما معاملات الصدق تتراوح بين (0.922 إلى 0.974)، وهي قيم تقترب من الواحد الصحيح، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها (زغلول، 2003: ص82).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	عدم توفر متطلبات القياس المرجعي كوسيلة لتقييم الأداء المالي.	12	0.850	0.922
2	تطبيق مدخل القياس المرجعي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لشركة.	13	0.949	0.974

- **اختبار التوزيع الطبيعي**

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى اعتدالية البيانات، (اتباعها للتوزيع الطبيعي)، وتم صياغة الفروض الإحصائية بالشكل التالي: الفرض الصفري ينص على توزيع البيانات طبيعياً، مقابل الفرض البديل لا تتوزع البيانات وفقاً للتوزيع الطبيعي، الجدول رقم (4) يوضح النتائج:

جدول رقم (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

لكل المحاور	Kolmogorov-smirnov[a]	الدلالة الاحصائية	Shapiro-wilk	الدلالة الاحصائية
	0.101	0.224	0.963	0.067

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن الدلالة الإحصائية وفقاً لاختبار (**Kolmogorov-smirnov[a]**) تساوي (0.224)، والدلالة الإحصائية في اختبار (Shapiro-wilk) تساوي (0.067)، وكلاهما أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرض البديل.

● **تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:**

بعد تجميع استمارات الاستبيان تم استخدام الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي:

جدول رقم(5) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3)، فيدل هذا على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3)، فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3)، فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3)، أم لا، وذلك بعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية وتحليلها باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) في تحليل البيانات الأولية.

● **أولاً: تحليل البيانات الديموغرافية:**

1. خصائص مفردات عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (6) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس، العمر، التخصص، عدد سنوات الخبرة العملية، الإدارة أو القسم المنتمي إليه الموظف.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة

الجنس	العدد	النسبة	التخصص	العدد	النسبة
ذكر	49	٪ 68	محاسبة	38	٪ 53
أنثى	23	٪ 32	إدارة أعمال	20	٪ 28
المجموع	72	٪ 100	اقتصاد	4	٪ 6
عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة	تمويل ومصارف	6	٪ 7
أقل من 5 سنوات	7	٪ 8	تخصصات أخرى	4	٪ 6
من 5 سنوات إلى أقل من 15	5	٪ 7	المجموع	72	٪ 100
من 15 سنة إلى أقل من 25	31	٪ 43	العمر	العدد	النسبة
أكثر من 25 سنة	29	٪ 42	أقل من 30 إلى 40	11	٪ 15
المجموع	72	٪ 100	أكبر 40 إلى 50	23	٪ 32
القسم المنتمي له الموظف	العدد	النسبة	أكبر من 50 إلى 60	31	٪ 43
قسم البيانات والمعلومات	29	٪ 40	أكبر من 60 سنة	7	٪ 10
قسم التخطيط	18	٪ 25	المجموع	72	٪ 100
قسم الاستثمار	13	٪ 18			
قسم الميزانية	12	٪ 17			
المجموع	72	٪ 100			

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون ما نسبته 68 ٪ من مجموع مفردات عينة الدراسة، من حيث العمر نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 50 إلى أقل من 60 سنة ويشكلون نسبة 43 ٪ ، أما من حيث التخصص فأغلب مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة 53 ٪ من مجموع مفردات عينة الدراسة، ويليهم من المتخصصين في مجال إدارة الأعمال ويمثلون نسبة 28 ٪ ، ومن حيث الخبرة نجد أن معظم مفردات عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن 5 سنوات ويمثلون نسبة 92 ٪ ، كما أن نسبة المشاركين في الإجابات من قسم تحليل البيانات تعد الأكبر مقارنة بباقي الأقسام وتشكل ما بنسبة 40 ٪ من إجمالي المشاركين. وبصورة عامة نلاحظ أن هناك تنوعا في تخصصات مفردات عينة الدراسة، وأرتفاعا في مدة خبرتهم مما يزيد الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

- **ثانياً الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة:**

بهدف تحديد الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة تم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكانت النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى كما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) يوضح إجابات عينة الدراسة حول متطلبات تطبيق القياس المرجعي

متطلبات تطبيق القياس المرجعي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6. يوجد رغبة لدى الإدارة لإحداث التغيير المطلوب بغية الوصول إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في الشركة.	3.166	1.034
7. تلتزم الإدارة العليا بمشاركة ذوي الخبرات سواء من داخل الشركة أو خارجها لتطبيق أسلوب المقارنة المرجعية.	2.722	1.077

متطلبات تطبيق القياس المرجعي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8. تعمل إدارة الشركة على تطوير كوادرها البشرية لضمان التطبيق الأمثل للقياس المرجعي.	3.027	1.124
9. يتم إشراك الموظفين في أنشطة المقارنة المرجعية.	2.625	1.203
10. تتوفر لدى الشركة قاعدة بيانات مخصصة للمعلومات المالية تفي باحتياجات تطبيق القياس المرجعي.	2.972	1.034
11. تعطي الأهمية النسبية لنتائج القياس المرجعي من قبل إدارة الشركة.	3.902	0.891
12. توافق الشركة على إجراء التعديلات الضرورية وفقاً لنتائج القياس المرجعي.	3.458	1.020
13. تتم عملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية ومستمرة في الشركة.	3.305	1.121
14. تتبنى الشركة التخطيط الشامل عند إجراء تغيرات جديدة في عملية التقييم المالي.	2.013	0.639
15. تقوم الشركة بعمل التحليل الاستراتيجي لتحديد نقاط القوة والضعف لدى المنافسين.	3.736	1.006
16. تقوم الشركة بتقييم وتحليل موقعها التنافسي في السوق وتحليله باستمرار.	3.833	0.919
17. تقوم الشركة بإجراء المقارنات مع المنافسين سواء فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة وتكلفتها وآلية تسويقها.	3.222	1.189

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (7) والمتعلقة بعدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي، يتضح أن الاتجاه العام لإجابات مفردات الدراسة يتجه نحو الموافقة على الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لأغلب فقرات

الفرضية أكبر من (3)، وتحصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على (أن الشركة تقوم بتقييم وتحليل موقعها التنافسي في السوق باستمرار) أعلى وسط حسابي (3.833).

أما فيما يتعلق بالاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة حول فرضية تطبيق القياس المرجعي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة الفقرات، واتضح أن الاتجاه العام للإجابات يتجه نحو الموافقة على الفرضية، وبلغ أعلى وسط حسابي (4.068) للفقرة رقم (22) والتي تنص أن تطبيق القياس المرجعي يساهم في تخفيض التكاليف. الجدول رقم (8) يوضح النتائج.

جدول رقم (8) يوضح إجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين القياس المرجعي والأداء المالي

القياس المرجعي والأداء المالي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
18. يساعد القياس المرجعي على توفير البيانات والمعلومات لتقييم الأداء المالي في الشركة.	3.347	1.140
19. توفر البيانات والمعلومات من مصادر متعددة يعطي معنى محدداً لقياس الأداء المالي في الشركة.	3.611	1.042
20. يعد القياس المرجعي قاعدة للبيانات المتعلقة بالأداء المالي في الشركة.	3.392	1.106
21. يضع القياس المرجعي تصورا مثاليا يساهم في تطوير الأداء المالي في الشركة.	3.736	0.934
22. يساعد القياس المرجعي في خفض التكاليف.	4.069	0.877
23. القياس المرجعي يساعد إدارة الشركة في تحديد السعر المنافس لخدماتها المقدمة.	4.068	0.939

القياس المرجعي والأداء المالي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
24. يساهم القياس المرجعي في تحسين العمل الجماعي داخل الشركة.	2.805	1.206
25. يساعد القياس المرجعي في تحقيق زيادة في القيمة السوقية للشركة.	3.625	1.671
26. المقارنة المرجعية للأداء المالي تساعد متخذي القرارات في تحديد نقاط الضعف وتحسينها.	3.972	0.919
27. يعمل القياس المرجعي على تطوير نظام تقارير القياس لتقييم الأداء المالي في الشركة.	3.444	1.112
28. مدخل القياس المرجعي يربط مقاييس النتائج بمحركات القياس في شركات الاتصالات.	3.610	1.055
29. نتائج القياس المرجعي ملائمة لمتطلبات ومعايير الأداء المالي في الشركة.	3.330	0.992
30. مدخل القياس المرجعي يؤثر في تقييم وتطوير الأداء المالي في الشركة.	3.736	1.006

● ثالثاً اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث باستخدام اختبار (T)، حيث يستخدم هذا التحليل في الكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية لمتغيرين أو بين متغير ومحسوب فرضي مسبق لمتوسط حسابي للمجتمع، وكانت الفرضية الصفرية الأولى: عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع مشتقات النفط الليبية، مقابل الفرضية البديلة: توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع مشتقات النفط الليبية، أما الفرضية

الصفرية الثانية تنص على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين القياس المرجعي والأداء المالي، مقابل الفرضية البديلة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين القياس المرجعي والأداء المالي، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار (T) للفرضيات

الفرضية	الانحراف المعياري	اختبار (T)	مستوى الدلالة
الأولى	0.638	10.718	0.001
الثانية	0.528	8.571	0.001

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة (T) للفرضية الأولى (10.817) عند مستوى دلالة (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05)، لذلك تم قبول الفرضية. أما فيما يخص الفرضية الثانية فقد بلغت قيمة (T) للفرضية (8.571) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية.

■ **نتائج الدراسة:**

من خلال تحليل البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي للشركات محل الدراسة.
2. توجد علاقة ذات دلالة ما بين تطبيق القياس المرجعي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي للشركات محل الدراسة.

■ **توصيات الدراسة:**

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإننا نوصي بالتالي:

1. على إدارة الشركات محل الدراسة أن تتبنى أسلوب القياس المرجعي كأداة لتقييم

وتحسين الأداء المالي، وذلك من خلال إعادة تشكيل الثقافة المؤسسية وتهيئة الظروف الملائمة للتطبيق.

2. العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة لكافة أنشطة الشركة، وذلك لوضع مؤشرات مرجعية للأداء المالي تتناسب مع المتغيرات البيئية.

3. العمل على استخدام برامج جاهزة لأسلوب القياس المرجعي بغية تقييم وتحسين الأداء المالي.

4. ضرورة استماع إدارات الشركات محل الدراسة لآراء ومقترحات موظفيها فيما يتعلق بتطبيق القياس المرجعي والمشكلات التي تواجه عملية التطبيق.

5. إعادة تأهيل الموظفين الماليين في الشركات محل الدراسة، من خلال تنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل بخصوص تطبيق القياس المرجعي.

6. استقطاب الخبرات والكفاءات والكوادر المالية المؤهلة والقادرة على تطبيق أسلوب القياس المرجعي بشكل فعال. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج عام لتطبيق القياس المرجعي والاعتماد عليه كأداة لضمان تطوير الأداء المالي.

■ المراجع:

● أولاً المراجع العربية

1. أبو نصر، مدحت. (2012): **الأداء الإداري المميز**، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

2. باديس، إيمان. (2016): **دور المقارنة المرجعية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

3. بلال، فايز عمر. (2014): **أثر الإيضاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي**

للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دارسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، الجامعة الأردنية.

4. حسانين، عبد الرحيم محمد. (2018): **المقارنة المرجعية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي في المنظمات العامة**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2، العدد 8.

5. الخطيب، محمد محمود. (2014): **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6. زغلول، سعد بشير. (2003): دليلك إلى البرنامج الاحصائي SPSS، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الإصدار العاشر، بغداد، العراق.

7. الزبيدي، حمزة محمود. (2011): **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8. السريتي، المهدي مفتاح. (2013): **مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي**، مجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 15.

9. السعبري، إبراهيم عبد موسي، زيد عائد مروان. (2012): **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، كلية الكوفة، العراق.

10. طالب، علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني. (2011): **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11. العامري، مسعود حايد. (2020): **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الثانية، المطبعة العالمية، العراق.

12. عيسى، سمية. (2014): **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام آلية المقارنة المرجعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

13. الاغوات، حسن. (2015): **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن.

14. قدور، نبيلة حمزة العربي. (2018): **المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء**

المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2.

15. مادي، محمد الهادي. (2020): **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية**، 2020، المجلة العلمية الجامعة المفتوحة بنغازي، المجلد الأول، العدد 2.

16. مزياني، نور الدين، صلاح بلاسكة. (2013): **مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 4.

17. الموسوي، عباس نوار كحيط. (2008): **دور المقارنة المرجعية في ترشيد قرارات التسعير المبنية على أساس الكلفة المستهدفة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، منشورة، الجامعة المستنصرية، العدد 69.

18. موسى، الطيب حامد. (2015): **أثر القياس المرجعي على تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، المجلد 2، العدد 6.

19. الاندلسي، ناجى ساسي، مسعود علي عرفة. (2018): **مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين الليبية**، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 4.

20. النعيمي، صلاح عبد القادر. (2014): **تقويم أداء بعض الشركات الصّناعية بأسلوب المقارنة المرجعية – دراسة ميدانية في الشركات العامة للإسمنت، كلية الإدارة والاقتصاد**، منشورات جامعة بغداد، العراق.

● **ثانياً المراجع الأجنبية**

21. Abir Mabrouk، Rajab Hokoma. (2018), Business Process Re-engineering and its Possible Applications for Improving the Libyan Banking Sector, The international Journal of engineering and information technology (IJEIT), Vol 2, No. 2, PP 8084-.

22. Danilkova.(2019), Benchmarking Applications Financial and Economic Indicators in the Internal Audit in the Republic of Belarus. International Journal of New Economics and Social Sciences,1 (9) 2019: 147154-.

23. Desta, T. S. (2016), Financial performance of "The best African banks": A comparative analysis through CAMEL rating. Journal of accounting management, 6, 120-.

24. Goncharuk & Alsharf, (2015), BENCHMARKING AS A PERFORMANCE MANAGEMENT METHOD Polish Journal of Management Studies 11(2):27-36

25. Gregory-Smith, I. and Main, B.G.M. (2014), ―Heads I win, tails you lose? A career analysis of executive pay and corporate performance‖, Cambridge Journal of Economics, November, 10, pp. 126-.

26. Kuznetsova, (2015), Development of the concept of accounting on basis of benchmarking theory methodology, practice. Restiv_ on_don, Russia, p18.

27. Omar, H. & Mugabe, A. N. (2016), Camels Model Analysis and Financial Performance in Rwanda. The International Journal of Business & Management, 4, 298317-.

28. Magd Ahmed Magd, (2019), best practice through benchmarking in Egyption organizations, The Egyptian Journal of Economic Sciences, Volume 2, Issue 6, pp: 67:79.

29. Nasser Ibrahim Nasser, (2018), exploring current practices in the Egyption hotel sector, The Egyptian Journal of Commercial Studies, Volume5، Issue 12, pp 19:35.

30. Tutie Asrofah, Suhaiza Zailani and Yudi Fernando, (2010), Best practices for the effectiveness of benchmarking in the Indonesian manufacturing companies, March 2010Benchmarking An International Journal 17(1):115143-.

31. Zaytseva S.S., (2012). Financial benchmarking in the management of the strategic enterprise development. Russia. S. PP 235238-.